رأي القدس

نفقات حروب بوش تتضاعف

■ طلب الرئيس الامريكي جورج بوش الابن من الكونغرس مبلغا اضافيا في حدود 235 مليار دولار، سيخصص معظمها لتمويل العمليات العسكرية التي تخوضها قوات بلاده في افغانستان والعراق، ولكنه لم يعد بان هذا المبلغ الذي سيغطي الاحتياجات الاولية للعام الحالي والذي يليه سيحقق النتائج المرجوة في تحقيق الامن والاستقرار في البلدين.

التقديرات الاولية تفيد بان الولايات المتحدة خسرت حتى الان اكثر من 500 مليار دولار في العراق وافغانستان، ومع ذلك تزداد الاوضاع تدهورا فيهما بشكل متسارع، مما ادى الى انخفاض شعبية الرئيس بوش وادارته الى معدلات غير مسبوقة في تاريخ الولايات المتحدة.

واللافت ان هذه المبالغ الاضافية التي طلبها الرئيس بوش من الكونغرس تأتي على حساب تقليص النفقات الصحية والتعليمية والخدماتية الاخرى، اي ان دافع الضرائب الامريكي سيعاني من نقص هذه الخدمات الاساسية دون ان يحصل في المقابل على اي ضمانات بالانتصار في المجهودات العسكرية الخارجية.

الرئيس بوش استخدم تعبيرات «مكافحة الارهاب»، وقتالهم في العراق وافغانستان حتى لا يأتوا الى امريكا، وتوفير الحماية للمواطن الامريكي، وهي التعبيرات التي استخدمها طوال الاعوام الخمسة الماضية، من دون ان يحقق ايا منها. بل تبين ان سياساته وحروبه الخارجية هي التي زعزعت امن المواطن الامريكي، وزادت من خطري العنف والارهاب على مستوى العالم بأسره.

تخويف الامريكيين من «الارهاب» لم يعد ورقة مربحة بالنسبة الى الادارة الحالية ورئيسها، والدليل الابرز ان الناخب الامريكي كان شجاعا في التعبير عن رفضه لها، وعدم اقتناعه بها، عندما اطاح بالمرشحين الجمهوريين في الانتخابات النصفية الاخيرة.

الاموال الاضافية الجديدة التي طلبها الرئيس بوش لن تحقق له ما يتمناه حتى لو اعتمدها الكونغرس، فالغالبية الساحقة من الامريكيين لا ترى اي نجاح لاستراتيجيته الجديدة في العراق والتي من ابرز قوامها ارسال واحد وعشرين الف جندي اضافي، كما ان حركة طالبان في افغانستان استطاعت تجميع صفوفها مجددا، واستعادت خمس محافظات جنوبية على الاقل واحكمت سيطرتها عليها.

المخرج الوحيد للرئيس بوش هو الاعتراف بالهزيمة وسحب قواته من العراق وافغانستان، وانفاق هذه الاموال الاضافية لتمويل مشاريع ومساعدات اقتصادية تخلق فرص عمل لملايين العاطلين في العالم الثالث.

امريكا ستضطر ان اجلا او عاجلا الى دفع تعويضات للعراقيين والافغان عن المجازر التي ارتكبتها قواتها، والدمار الذي احدثته في البلدين في حربين غير شرعيتين وخاصة في العراق.

دافع الضرائب الامريكي يجب ان يوقف هذا النزيف لامواله والدموي لابنائه في العراق وافغانستان، من خلال النزول الى الشوارع في مظاهرات احتجاج على غرار مظاهراته المشرفة اثناء حرب فيتنام.

في المطامح المتناقضة لصناع الحرب وطلاب السلام في السودان

د. عبدالوهاب الافندي *

■ تعيش الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأيام لحظة تاريخية رسم ملامحها سياسيان ظهرا على ساحتها من دون سابق إنذار. أول الرجلين هو النائب كيث إليسون، أول مسلم ينتخب إلى الكونغريس الأمريكي، وسط ضجة واسعة واتهامات حادة للرجل في ولائه لوطنه. وقد انتخب إليسون (43 عاماً) عن ولاية مينسوتا، حيث ظل يؤكد خلال حملته الانتخابية (عن الحزب الديمقراطي) أنه لا يخوض الانتخاب كمسلم رغم اعتزازه بدينه (إليسون اعتنق الإسلام في التاسعة عشرة من عمره وهو طالب في الجامعة). أما الرجل الآخر فهو السناتور باراك أوباما، الذي ترجح التوقعات أنه سيكون أول مرشح أسود للرئاسة عن الحزب الديمقراطي وربما أول رئيس أسود للولايات المتحدة الأمريكية. وبينما أثار منافسه الديمقراطي السناتور جوزيف بايدن ضجة أجبرته على سحب ترشيحه للرئاسة بعد أن نقل عنه قوله إن أوباما أول شخصية سوداء تجمع بين الفصاحة والنظافة، فإن منتقدي أوباما من بين السود يتهمونه بأنه «أبيض أكثر من اللازم». هذه التهمة كانت تردد أيضاً في حق أمريكي أسود آخر تسنم بدوره أعلى مناصب وصلها السود في أمريكا، وهي قيادة الجيش الأمريكي ووزارة الخارجية، وكان أيضاً أحد المرشحين المحتملين للرئاسة، أو على الأقل لمنصب نائب الرئيس، ألا وهو الجنرال كولين باول.

هذه التطورات في السياسة الأمريكية مهمة في حد ذاتها، ولكنني أوردها هنا لأستعيد السجال الذي دار بيني وبين الصديق الدكتور فرانسيس دينغ على صفحات القدس العربي قبل أكثر من عقد من الزمان على خلفية صدور كتابه «صراع الرؤى» الذي تناول فيه قضية الهوية والسلطة في السودان. وكنت حينها قلت لفرانسيس أن الإشكال الذي يواجه جون قرنق والقيادات الجنوبية الأخرى هو سياسي وليس عرقياً أو ثقافياً كما يروج. وضربت مثالاً لذلك بالمواقف المتناقضة لشخصيتين من قيادات السود في أمريكا، أولها كولين باول وثانيهما لويس فرخان. باول اختار الدخول في عالم السياسة من بابها الأمامي، وذلك بالانخراط في الحياة المهنية وإظهار الاحترام للقيم السائدة. أما فرخان فاختار باب المناكفة والمعارضة، وتبنى هوية دينية مغايرة لدين الأغلبية وتبنى خطاباً موجهاً في مجمله إلى الأقلية السوداء التي عبر عن مطامحها وإحباطاتها. باول قدم نفسه كأمريكي، وفرخان قدم نفسه كأسود.

ولا جناح بالطبع على أي من الرجلين في المسار الذي اختاره، ولكن لكل مسار تكاليفه وحدوده وإمكانياته. فمسار فرخان لا يمكن أن يفضي به إلى البيت الأبيض ولا حتى إلى مقعد في أحد برلمانات الولايات. وبالمقابل فإن مسار باول قد لا يعطيه القبول كقائد في أوساط السود. وإنما يكون الخلل حين يتناقض خيار الشخص مع طموحاته والأهداف التي رسمها لنفسه.

وهنا تحديداً مربط الفرس في قضية الجنوب والقضايا الإقليمية التي تفجرت على أطرافها في السودان خلال العقدين الماضيين، بما في ذلك قضية دارفور والشرق وجبال النوبة والنيل الأزرق وغيرها. ففي الحركات والانتفاضات التي تفجرت في هذه الأقاليم، كان هناك تركيز كبير على الخصوصية الإقليمية، إلى ما يقرب من الانفصالية في معظمها. فحين تنتفض مجموعة باسم إقليم معين، وعندما تتحدث (كما حدث غالبا) باسم مجموعة عرقية أو قبلية محددة في ذلك الإقليم، فإنها تحصر نفسها في داخل هذه الطائفة، وتفقد بذلك الأهلية للحديث باسم الجماعة الأكبر، حتى حينما تتظاهر بذلك في تسمية نفسها وفي بعض خطابها.

وأذكر في هذا المقام أول لقاء جمعني وبعض الإخوة مع ممثل الجيش الشعبي لتحرير السودان في لندن في العام الأول لانطلاق حركة التمرد تلك، حيث استفسرنا منه عن الحركة وأهدافها وبرامجها. وعندما كشف لنا طموحات الحركة القومية لقيادة السودان ككل وتحريره، وليس فقط تحرير الجنوب أو فصله عن بقية البلاد، كان سؤالنا عن كيف تدعى الحركة الحديث باسم السودان كله وكل قياداتها من الجنوب ومسرح عملها هو الجنوب، وكل خطابها يركز على مظالم الجنوب ومطالبه؟ أجاب الرجل بأن الهوية الجنوبية الغالبة على الحركة هي مجرد انعكاس لظروف انطلاقها، حيث انطلقت من الجنوب. وقارن الرجل بين حركته والثورة المهدية التي انطلقت من غرب السودان، فانضم إليها أهل الغرب، ثم عندما وصلت باقي مناطق السودان لحق بها أهل تلك المناطق.

قلت لصاحبنا ـ وكنت قد نشرت جانباً من هذا السجال في حينه ـ إن الأمر لا يتعلق بصدفة مكانية، وإنما بخطاب كامل هو محدود في مداه ومقبوليته. فإذا كنت تريد أن تتحدث باسم أقلية مهمشة مضطهدة، وتدافع عن حقوقها، وتهاجم في سبيل ذلك الأغلبية وتسفه عقائدها وثقافتها، فهذا من حقك، ولكن من الخطل بعد ذلك أن تزعم أنك أيضاً تريد أن تمثل تلك الأغلبية وأن تحظى بالقبول عندها. فلا بد إذن من الاختيار: هل تريد أن تحصر نفسك في مطالب الأقلية ومظالمها، أم تطمح إلى ما هو فوق ذلك؟ فلكل مقام من هذه المقامات مقاله.

نقاش مماثل دار بيني وبين صديق من قيادات الجنوب في مقام آخر انتقد فيه استخدام اللغة العربية في السودان، فذكرته بأن اللغة العربية هي لغة غالبية أهل السودان، واللغة الوحيدة التي يفهمها ويتخاطب بها كل السودانيين. وقلت له إذا كانت الحركة الشعبية تريد كما تقول أن تتولى القيادة في سودان موحد، فإن أضعف الإيمان هو أن تقبل بالتعامل باللغة العربية (ولا نقول احترام الثقافة العربية) من باب الذرائعية. فإذا كان هناك شخص يريد أن يرشح نفسه لرئاسة البلاد، فكيف يقدم نفسه للغالبية العظمى من الناخبين وهو لا يتحدث لغتهم؟ أجاب صديقي قائلاً إنه لا يهمه رأي الناخبين الشماليين، وأنه يكفيه أن يسود في قبيلته.

بالطبع ليس هناك أي غبار على هذا الموقف. فلمن شاء أن يختار قبيلته أو قريته، وله أيضاً أن يطالب باستقلالها عن بقية القرى والقبائل. ولكن من يحصر نفسه في الولاء للقبيلة لا يمكنه أن يطالب الآخرين أيضاً بالولاء له ولقبيلته. وهذا الخلط والتناقض هو مبعث قدر كبير من الإشكالات التي تواجهها البلاد حالياً. ذلك أن بعض من انتفضوا باسم قبائلهم وقراهم لا يكتفون بالمطالبة بحقوق تلك القرى والقبائل، بل يطالبون فوق ذلك بأن تكون لهم الولاية على قرى وقبائل أخرى، حيث يصرون على أن تكون لهم الرئاسة أو النيابة أو الوزارة، دون أن يكون لهم أي اهتمام ببقية قبائل وقرى البلاد. وعليه فإن توليهم تلك المناصب يكون خصماً على مصالح وحقوق بقية العباد الذين لا يجدون من يهتم بأمرهم، مما يغريهم بدورهم بالتمرد واللجوء إلى العنف، فتواجه البلاد المزيد من التمزيق.

وغني عن القول أن لب الإشكال يكمن أساساً في بنية الحكم وسيطرة قلة معزولة على مقاليد الأمور، لا تعبر بدورها حتى عن قبيلة أو عن عرق، وإنما عن شخص أو عصبة. فكما هو معلوم فإن الحروب الأهلية كانت تندلع في الغالب في عهود حكم الفرد كما كان الحال عليه في الحكم العسكري الأول أو حكم الرئيس النميري، وتزداد الأوضاع سوءاً كلما تكرس انفراد القلة بالسلطة. ولكن هذا ليس موضوعنا اليوم. فما نحن بصدده هو الإشارة إلى اشتعال الحريق في منطقة يستدعي تضافر الجهود من كل المتضررين في إطفائه. ولا ضير على من بدأ ببيته، ولكن من يريد أن يكون عضواً في فريق الإطفاء لا يسعه أن يقصر همه على بيته، أو أن ينضم إلى تلك الفئة التي تنتهز اشتعال الحريق لتنخرط في السلب والنهب.

ولنعد مرة أخرى إلى النموذج الأمريكي، حيث لا ضير من قيام قيادات تتصدى لما تعرض له السود (أوغيرهم من الأقليات) من اضطهاد، وأن تتولى المواجهة مع الأغلبية لتنبيهها إلى أخطائها وتوقظها من تشبثها بنقائص العنصرية وغير ذلك. ولكن حتى هنا فإن هناك أسلوبا يوجه خطابه للأغلبية، كما كان حال القس مارتن لوثر كينغ، الذي كان يتحرك من داخل الكنيسة البروتستانتية أحد حصون الهوية الأمريكية المهيمنة، ويصر على منهج العمل السلمي، بينما هناك أسلوب آخر، عبرت عنه حركة إليجا محمد (التي يعتبر فرخان وارثها)، اختارت المواجهة على كل الأصعدة. وقد كان من رموز هذه الحركة مالكوم إكس الذي تجرد من كل ما يربطه بثقافة الأغلبية، بما في ذلك الاسم، وقبل ذلك العقيدة.

وبالمقابل نجد أن كيث إليسون يقلل من أهمية انتمائه الديني، ويدافع ضد منتقديه عن وطنيته وولائه لأمريكا وحرصه على أمنها. أما باراك «حسين» أوباما فإنه ينفي أي صلة بالاسلام، ويكذب ما أشيع من أنه تلقى تعليماً إسلامياً. ولا يعني هذا أننا نعلي من شأن النموذج الأمريكي، أو ننكر على حق الأفراد في الاعتزاز بهويتهم والمجاهرة بانتقاد ظالميهم. ويمكن لمن شاء أن يتبع أسامة بن لادن في التصريح باعتقاده بأن الأمريكيين شعب حقير، أو يقول مع فرخان أن البيض جنس من الأشرار. ولكن من أراد يترشح لمنصب عام لا يمكنه إلا إظهار كل الاحترام لعامة الشعب وعقائدهم وقيمهم، وربما تملق العامة، بخلاف موقف الفلاسفة والمفكرين ممن قد يجاهرون من أبراجهم العاجية باحتقار العوام.

وقد أكثر بعض السياسيين ذوي التوجهات الإقليمية ليس فقط من التهجم على ما يصفونه بانفراد الأقلية النيلية بإدارة أمور البلاد في معزل عن الباقين (وهو من حقهم، وإن كان لنا في المقولة نظر، لأن زعماء الأحزاب الطائفية كانوا يتقوون بالهامش على المركز) ولكنهم طفقوا يتهجمون على أيضاً على الثقافة السودانية لهؤلاء النيليين، وإطلاق تسميات عنصرية مثل «الجلابة» (رغم أن الغالبية لم تجلب شيئاً أو تغادر قراها ومناطقها، وهذا ليس من حقهم. فإن هذا يشبه اتهامات فرخان لكل البيض بأنهم أشرار، وهي عنصرية مضادة، ومن قبيل التداوي بالتي كانت هي الداء.

كما أسلفنا ليس فيما سبق إنكار أو استنكار للمطالبة بالحقوق أو الثورة على المظالم، لأن هذا ليس حقاً فقط، بل واجبا، وليس فقط على من ناله الظلم. ولكن الإشارة هي إلى أمرين، أولهما أن الحل الناجز لتهميش فئات معينة هو في تملك هذه الفئات القوة الحقيقية التي تتأتى من العلم وحسن التنظيم الاجتماعي والاقتصادي. أما اتباع الحل القصير عبر تجييش القبلية الضيقة وحمل السلاح فإنه قد يؤدي إلى إشكال مزدوج للبلاد، ألا وهو تهميش القلة المستنيرة في تلك المجتمعات لأمراء الحرب ودعاة القبلية على ما هو سائد في عامة البلاد حالياً، بحيث تتحول الدولة إلى مغنم يتقاسمه أمراء الحرب ومن تعتبر أبرز مؤهلاتهم التميز في القتل وسفك الدماء. أما الأمر الآخر فهو الإشارة إلى إمكانية تعدد الأدوار وأشكال العمل السياسي والاجتماعي. فليس من ضير في أن تكون هناك طائفة تركز جهدها على الحديث باسم فئة معينة، شأن النقابات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من جماعات الهم الواحد. ولكن دور المنظمات السياسية التي تريد أن يكون لها شأن في الهم العام فلابد من أن تتجاوز العصبيات الضيقة والوصفات قصيرة النظر. وعموماً فإن أكثر ما عانت منه البلاد ووضعها في موضعها الحالي كان ولا يزال إصرار الفئات القيادية من سياسيين ومثقفين وناشطين وغيرهم، طريق الحل القصير بدلاً من طريق النضال المبدئي الطويل والشاق. وهكذا لا نكاد نجد اليوم مثقفاً أومفكراً سودانياً يشار إليه بالبنان إلا وهو جالس على سجادة زعيم طائفة، أو عاكف بباب أمير حرب، أو مرتهن لحاكم يعلم قبل غيره بعده عن الصلاح. والأمر لله من قبل ومن بعد.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

الشعب وشيكولاته الديمقراطية

عدلي صادق *

■ انتزعت نفسي من هموم الوقائع السوداء، في وطننا، وعدت الى ما توفرت عليه، منذ شهرين، وهو ترجمة كتاب أكاديمي مرجعي، في العلوم السياسية، لعله الأهم، بالنسبة للطلبة البريطانيين في هذا الميدان. وبمحض المصادفة، كنت أمام الفصل الرابع، بعنوان «الديمقراطية» ويتحدث عن إشكالياتها وأنماطها، وعن نظرات القوى السياسية، والأيديولوجيات المختلفة، لها. ويستهل الكاتب، أندرو هيوود، صفحات هذا الفصل، بتعريف عام، لهذه الديمقراطية، ثم يبدأ في استعراض عناوين السياق المثير: من هو الشعب؟ وكيف ينبغي أن يحكم نفسه بنفسه؟ والى أي مدى، يمكن أن يتسع هذا الحكم، على الصعيد الاجتماعي؟ وفي توطئة الفصل، يستشهد الكاتب بمقولة، ميّزت خطاب أبراهام لينكولن، في مدينة «غيتيسبيرغ» الأمريكية، في العام 1864 (يُعرف هذا الخطاب في التاريخ السياسي الأمريكي، باسم خطاب غيتسبورغ) إذ يقول لينكولن، إن الديمقراطية، هي «حكم الشعب، من خلال الشعب، وللشعب». بمعنى أن العملية الديمقراطية، من شأنها أن توفر للشعب، حكومة يمارس بها حكمه لنفسه، وهي حكومة تؤدي عملها من خلاله، ثم تكون له، كله، في المحصلة، بصرف النظر عن طبيعة مشاركة الناخبين، ومشاركة القوى الأخرى، في العملية الانتخابية. ولعل هذا من الأمور البديهية، التي لا تُثير الأشجان!

غير أن الذي يثير الأشجان، هو توغل الكاتب في تعريف الشعب، وفي تسليط الضوء على صلة الناس بالديمقراطية، وعلى آراء بعض مفكري اليمين الجديد، بصددها. فأحد هؤلاء، وهو ديفيد ماركوند ـ مثلاً ـ يقول «إن الديمقراطية بالنسبة للبالغين، كالشيكولاتة بالنسبة للأطفال: غواية لا حد لها، لكنها، بمقاديرها الصغيرة، تسبب بعض الأذى لهم، أما في مقاديرها الكبيرة، فهي مرض مؤكد». غير أن ذلك، أيضاً، طبيعي أو معقول، ولا يثير الشجن!

تعريف الشعب، هو الذي أثار شجوني. فـ«حماس» و«فتح» تمثلان خطين جماهيريين من الشعب نفسه. ومن خلال التداعيات الاجتماعية المؤكدة، للاقتتال وضحاياه، سنكون بصدد شروخات أخرى، في مفهوم الشعب، بالنسبة لنا كفلسطينيين. وهي، هذه المرة، شروخات ذاتية، أي نفتعلها نحن، بأنفسنا، وليست شروخات موضوعية، افتعلها الآخرون، وعالجناها بالنضال الوطني. فمن نافل القول، أن النضال الفلسطيني، أنتج وعزز وحدة الآمال الفلسطينية، ونجح في تعميق وحدة الوجدان الفلسطيني. وبالتالي، كان من بين فضائل ثورتنا المعاصرة، وانجازاتها، أن أزلنا الحواجز المفتعلة، بين ثلاثة «شعوب» فلسطينية رئيسية، يمكن ـ لو أطلقنا العنان للنعرات وللمصالح الأنانية ـ أن يتفرع كل منها الى عدة «شعوب» صغيرة أخرى: فلسطينيو الشتات الشاسع، فلسطينيو الضفة وغزة، فلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948. ففي الكفاح الوطني، كنا نقول «شعبنا» وكانت الدلالة، كل شعبنا. أما في السياسة الداخلية المتاحة، فإن من يتحدث عن «خيار الشعب» في عملية ديمقراطية، للرئاسة أو للمجلس التشريعي، يعني ضمناً، خيار أحد «الشعوب» الثلاثة، ويقع ضمناً، في منزلق خصم «شعبين» بأل التعريف!

في هذا السياق، لا يصح التفلسف، ولا المطالبة بتعديل التعريف، لكي يصبح على وجه الدقة «خيار الشعب في الضفة وغزة» كأن نقول: «خيار الشعب المتاح» على الجزء المتاح من الوطن (حسب تعريف صديقنا المُبدع أحمد دحبور) أو الخيار المتاح، للشعب الذي أتيحت له الانتخابات. وحتى عندما نقول، بأن الانتخابات عكست «خيار الشعب» في الوطن، فإننا، ضمناً، نخصم أرضاً وشعباً، من تعريفنا التاريخي لشعبنا ووطننا، مجاناً، وقبل أن نتوصل الى التسوية المعقولة، إذ لا تشمل الدلالة، أبناء شعبنا الماكثين في وطنهم، منذ العام 1948.

لكننا، مع ذلك، رضينا، لأن الأمور يمكن أن تؤخذ مجازاً وأن تراعي الواقع. فالشعب، حسب هذا المنطق، هو الذي في الضفة وغزة. والوطن، هو الضفة وغزة، والخيار، في الضفة وغزة. ومن المُفارقات الطريفة، أن شعبنا، في لبنان مثلاً، يتحدث بجدية، عن أي انتخابات، وكأنها انتخاباته هو. وإن اعتمدنا الترقيم، وقلنا إن «الشعبين» اللذين على أرض فلسطين الطبيعية، هما رقم 1 ورقم 2 (الأول للماكثين منذ 1948) نقول إن المفارقة الطريفة، هي أن أبناءنا من رقم 1 ومن رقم 3 يتحدثون عن خيار رقم 2 باعتباره خيارهم، فيما يشبه الإنابة!

التقسيم النظري، هنا، بمعايير الظروف ومفردات المطالب القريبة: في رقم 1، مساواة قومية و«إسرائيل دولة لكل قاطنيها». في رقم 2 دولة فلسطينية مستقلة، خالية من المستوطنات، وتنمية وحياة طبيعية. في رقم 3 بتفريعاته: مساواة دستورية في بلد، وحقوق فصائلية ومؤسساتية في بلد آخر، وحقوق عمل وتعليم وترميم للبيوت، في بلد ثالث، وإقامات ووظائف أو جنسيات وجوازات سفر، في بلدان أخرى!

غير أن النضال الوطني، نجح في توحيد الوجدان الفلسطيني، على الرغم من كل هذه الظروف، التي تفرض أولويات يومية متغايرة، على كل تجمع للفلسطينيين. وقد كان على مؤسسة النضال الفلسطيني، في الشتات، أن تتعاطى مع أبناء التجمعات الفلسطينية، بمعايير واحدة، باعتبار أنهم يمثلون الإرادة الفلسطينية الكُلية. إن هذا هو ما فعله النضال الفلسطيني، على هذا الصعيد. ولكن ـ يصح التساؤل ـ ما الذي يفعله الاقتتال، في شعب رقم 2 على النحو الذي يؤثر، بسبب وحدة الوجدان الفلسطيني، على الوعي الجمعي، للشعبين رقم 1 ورقم 3؟

في التاريخ، كانت خطوط الجبهات، تتبدل حسب المخاطر والمعارك. بل إن فلسطين، عندما أصبحت من ضمن الإمبراطورية البيزنطية، في مطلع القرن الخامس الميلادي، أي بعد أن انقسمت الإمبراطورية الرومانية؛ تحولت الى ثلاث فلسطينات: الأولى التي عاصمتها قيسارية (المكان الذي يطرح فيه المحتلون، في مؤتمر سنوي، خططهم الاستراتيجية) والثانية، التي عاصمتها بيسان، والثالثة التي من ضمنها النقب الفلسطيني، وعاصمتها البتراء الأردنية. وكان معظم الجليل الفلسطيني، بما فيه حيفا وعكا ضمن فينيقيا الأولى.

وفي عهد الخليفة الراشد، عمر بن الخطاب، استفاد المسلمون من التقسيمات الإدارية البيزنطية، لكنهم عدّلوا الحدود والتسميات، التي ظلت مقسمة بخطوط عرضانية، فصارت فلسطين، مقاطعات سميت أجناداً. الأولى، في التقسيم البيزنطي، أصبحت جُند فلسطين، من رفح الى اللجون، قرب الكرك الأردنية، ومن يافا الى عمّان في خطها الجنوبي. والثانية، جُند الأردن، وعاصمتها طبريا، والثالثة، وعاصمتها بئر السبع، من جنوبي رفح على الساحل، الى وادي الموجب في الأردن. وقد كان التقسيم الإداري عرضانيا، وبالتالي كان تقسيم الجبهات، يراعي أن الخطر البيزنطي، قادم من الشمال!

لكن الخطر الراهن، الذي يمثله الاقتتال الفلسطيني، هو الأسوأ. فهو القادم من الأحشاء، وهو الذي تغذيه الأوضاع الخانقة، والاغلاقات والدسائس الإسرائيلية، والاعيب السياسات الإقليمية والدولية. فمن شأن هذا الخطر، أن يرسم حدوداً لتقسيمات نفسية غائرة، في مجتمع فلسطين رقم 2 الذي هو أصلاً يتشكل من اثنين من المحتشدات الفلسطينية، متباعدين جغرافياً، أو متقاربين، وتباعد بينهما حواجز الاحتلال، لكن الحركة الوطنية الفلسطينية، نجحت في تخطي مفاعيل واقع التباعد، فعممت الحديث عن جناحي الوطن، وعن محافظات شمالية وجنوبية.

إنه، إذن، خطر أعتى من المخاطر التاريخية كلها. فبدل أن نؤسس نواة قوية، للإرادة الفلسطينية الجامعة، في الجزء المتاح (سياسة واجتماعاً وديمقراطية) جاءت «الشيكولاته» لتضع خطوطاً للتقسيم النفسي، غائر الجراح، على مساحة النواة وعلى جسمها. فالضحايا من المجتمع، والقتلة من المجتمع. وهؤلاء وأولئك، من الخطين الجماهيريين، بالتالي، يتهددنا خطر أن نكون بصدد فضاءين نفسيين، كلٌ منهما لا يطيق الآخر، وذلك بجريرة ماذا؟ بجريرة سلطة،كان أحد الطرفين المتصارعين، قد خلع رداءها غير آسف عليها، بعد أن أشبعها استهتاراً أو «خروقات» والآخر، أهلكها تخويناً وذماً وتعففاً، ثم اتضح أن الذي خلعها لم يكن يعرف قيمتها، وأن الذي ذمها وعافها وخوّنها، يتشبث بها، بل أصبح دونها، عنده، الموت الزؤام!

ربما يكون هناك فرصة، لأن يستعيد الخطان وحدة وجدانهما الفلسطيني، قبل أن نضطر الى الاستعانة، بخبراء رسم الخطوط على أجسام الأجنّة، ليضعوا لنا الحدود الفاصلة بين جامعة وجامعة، وبين مسجد ومسجد، وبين عائلة وعائلة. ففي مثل هذا المناخ، نفتقر الى الخبراء الأذكياء، بعد أن أنتجت المرحلة، قادة يتحدثون عن غزة، كعرين لفصيل، ويصوغون قراراتهم العامة، وفق ظروف غزة وخارطتها وأوهام قوتها. فإن احتجنا الى خبراء خطوط تقسيمية، فإن من يناسبوننا هم الذين يأخذون في الاعتبار، كل معطيات الخارطة، حتى وهم يرسمون مشهد الانتحار. أما خيارنا الوحيد للنجاة، فهو استعادة وحدة الوجدان الفلسطيني، ليس فقط بالتوصل الى اتفاقات ونقاط، سرعان ما يكسرها «كاسر» ولم يعد يكترث أحد، بالإعلان عنها؛ وإنما بمجهودات فكرية وسياسية، تستعيد وحدة الوجدان الفلسطيني، دون أن يُفسد الخلاف، للود، قضية!

* كاتب فلسطيني

خجلاً من فلسطين!

د. مكرم خوري *

■ «ان الخلاف السياسي بل الحزبي في فلسطين يحزنني كما يحزنكم، وأن رغبتي في الوفاق والوئام رغبتكم، فقد كان لاتحادكم في الماضي وقع جميل في العالم العربي اجمع. فانعش ذلك الاتحاد خارج فلسطين آمالاً كادت تموت، وارسل اشعة نور الوطنية الحقة التي طردت ظلمات اليأس المخيمة على قلوب الناس. ولطالما قلنا ونادينا أن تمثلوا بعرب فلسطين، استضيئوا بنور مصباحهم الساطع، رغم ظلمات الاحتلال».

ان هذه الكلمات تعبر عن شعور العديد منا هذه الايام تجاه ما يجري في فلسطين، انها كلمات فيلسوف «الفريكة» الراحل أمين الريحاني (1876ـ1940) وليست كلماتي وقد نشرت في جريدة «فلسطين» يوم 23 نيسان 1927 التي كانت تصدر في يافا عروس البحر وفلسطين سابقاً والمنكوبة ـ الصامدة حالياً. وقد جاءت كلمات الريحاني هذه على شكل رسالة جوابية للمناضل الراحل عيسى العيسى (1878ـ1950) صاحب ورئيس تحرير جريدة «فلسطين» الذي طالب الريحاني أن يقوم «باصلاح ذات البين بين الأحزاب الفلسطينية» أثناء قيامه بجولة محاضرات في عدد من مدن فلسطين ورغم مرور ثمانية عقود على ذلك، إلا ان الماضي ما زال حاضراً.

قبل عام من الآن وفي جو شباطي بارد وجهت لي دعوة من «مركز العلاقات الدولية» في جامعة كيمبريدج للمشاركة في ندوة بعنوان: «إنتصار «حماس» وأبعاده على المسيرة السلمية». إلى جانب كل من د. رانغوالا استاذ العلوم السياسية في جامعة كيمبريدج وسفير بريطانيا السابق في العراق وادوارد شابلين رئيس قسم الشرق الأوسط وافريقيا بوزارة الخارجية البريطانية وكذلك الدكتور ستيفن هالبر الذي عمل مستشاراً لعدة رؤساء أمريكيين.

وغصت القاعة بالطلاب والباحثين والخبراء والدبلوماسيين والجواسيس على مختلف انتماءاتهم.

وقد طلبت من العريف أن أكون آخر المتحدثين. وكان من أهم النقاط التي ناقشها المشاركون ظاهرة «مد الحركات الاسلامية في العالم العربي» و«القلق على مصير العرب النصارى» نتيجة هذا المد!

عندما جاء دوري بالحديث طلبت من الجمهور أن يسامحني لرغبتي في خلع «قبعتي الأكاديمية» والتحدث كعربي ـ فلسطيني أولا، رغم معرفتي بالنتائج الوخيمة على مساري المهني وشرعت قائلا ما يلي: «في الماضي حارب العرب النصارى الحملات الصليبية... الى جانب ابناء وطنهم وجلدتهم المسلمين، وتساءلت منذ متى اهتم الاستعمار الغربي بالعرب النصارى، اللهم، إلا، لغاية «فرق تسد»؟ وأن غالبية الكنائس الغربية أثناء الاستعمار خدمت مصالحه في العالم العربي ولم يكن ابداً همها المباشر العرب النصارى... ولنترك الكنائس الغربية جانباً، ونتساءل معاً أين كانت الدول والحكومات الغربية المسيحية عندما حاصر الاحتلال الاسرائيلي كنيسة مهد المسيح عليه السلام في بيت لحم، وهي ثاني أهم الأماكن المسيحية في العالم؟... وأنا أصلا اتواجد في دياركم البريطانية وحتى الآن لم أرَ أو اسمع بريطانيا الجديدة تعتذر عن مسؤولية الامبراطورية البريطانية في نكبة شعبنا الفلسطيني». وقد تطرقت في النقطة الثانية الى سماحة وبراغماتية «حماس» مقدماً أمثلة للتعاون في الانتخابات التشريعية والبلدية بين الفلسطينيين النصارى و«حماس» عارضاً حالتي رام الله وغزة. سيناريو التجويع والتركيع والوقوع في فخ الإقتتال الداخلي المدسوس والممول لم يرد في الحسبان.

مؤخراً، وفي ذات اليوم الذي نشر فيه الاستاذ عبد الباري عطوان مقالته بعنوان «أخجل لكوني فلسطينيا»، وكالعديد من العرب الذين توجه لهم في المهجر صباح مساء أسئلة كلما حصل شيء له علاقة بالعرب او المسلمين من قريب او بعيد، سألني باهتمام وقلق زميل أكاديمي (غير عربي) عما يحصل في غزة. كان سؤاله جاداً يتطلب الدخول في التفاصيل. فحتى لو كان المرء في كيمبريدج الباردة إجتماعياً والمثلجة مناخياً وأكاديميا، ولو حاولنا أثناء التحليل غض الطرف عن نزيف الدم الفلسطيني في البنايات والشوارع اصطناعياً واكاديمياً مسخرين لاجل ذلك نظريات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فقد شعرت أثناء محاولتي اجابته بخجل يشوبه الاحباط الشديد والحزن العميق. بعد ساعات، وعندما اطلعت احد الطلاب على مقالة الأستاذ عطوان، رد الطالب قائلاً بما ينم على انه غير مقتنع: «نعم... نعم... ولكني لا أظن أنه يقصد ما يحمله العنوان من معنى.. بل قصد المبالغة لإيصال الرسالة، أليس كذلك؟». لربما اكتسبت عروبتنا و فلسطينيتنا ونحن في المهجر، طبقة شفافة من الجلد تجعل المرء يصرخ ألماً مضاعفاً عند وقوع احداث كمصائب غزة المفجعة، رغم ان «من يأكل الفلقة ليس كمن يعدُ العصى».

ما يفعله الاستاذ عطوان ليس جديدا. فتاريخ الصحافة الفلسطينية منذ إنطلاقتها رسمياً بعد «تركيا الفتاة» عام 1908 يزخر بتلك الامثلة حيث لعبت الصحافة الفلسطينية دوراً رائداً في مناهضة الاحتلال والاستعمار رغم تباين انتماءاتها الحزبية ونادت بوحدة الصف. ورغم إختلاف الظروف وعدم توجيه الفلسطيني السلاح بوجه أخيه الفلسطيني في فترة إستعمار فلسطين ما قبل النكبة، فهناك تشابه (وان لم يكن مطلقاً) ما بين توجه رئيس تحرير «فلسطين» المرحوم عيسى العيسى الى الفيلسوف العربي امين الريحاني طالباً منه التوسط ما بين الحزبين المتقارعين أسوة بما حصل عشية تأسيس الاحزاب الفلسطينية في عشرينيات القرن السابق، وبين تذمر رئيس تحرير «القدس العربي» عبد الباري عطوان مما يحصل في قطاع غزة. الفرق هو أن عطوان ـ شاركناه الرأي في التفاصيل ام خالفناه ـ وجه سهام كلماته الحزينة ومعانيها توجيها مباشرا الى عامة الناس، والى ان يظهر امين ريحاني جديد او تحمر خدود فلسطين خجلاً من الأعمال المشينة فسيبقى اسلوب عبد الباري عطوان على حاله.

* استاذ اعلام في جامعة كمبريدج

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet*: ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN